مؤسسة الحق – القانون من أجل الإنسان
مركز الميـزان لحقـــوق الإنســـان
مؤسسة الضمير لحقـــوق الإنســـان
المركز الفلسطيني لحقـوق الإنســـان
معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان – عضو مراقب

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية
Palestinian Human Rights Organizations Council

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفـال – فرع فلسطين
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان "ديوان المظالم" – عضو مراقب

التاريخ: 2020/08/04

بيان صحفي

مجلس المنظمات يدين اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان محمود النواجعة

يدين مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان محمود النواجعة من منزله يوم الخميس الماضي على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، ونقله إلى مركز تحقيق "الجلمة" داخل أراضي (48)، خلافاً للقانون الدولي الإنساني. ويطالب مجلس المنظمات المجتمع الدولي بضرورة التدخل الفعال من أجل الإفراج الفوري عنه، وضمان مساءلة سلطات الاحتلال على جرائمها المقترفة بحق المواطنين الفلسطينيين.

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر يوم الخميس الماضي الموافق 2020/07/30، الناشط محمود النواجعة، 34 عاماً، وهو المنسق العام للجنة الوطنية الفلسطينية، في حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، من منزله الواقع في مدينة رام الله، واقتادته إلى مركز تحقيق "الجلمة"[1] داخل أراضي (48).

وبتاريخ 2020/08/02، مددت محكمة عسكرية إسرائيلية اعتقال النواجعة لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيق، بناءً على طلب مخابرات دولة الاحتلال استناداً لما يسمونه "التحقيق في ملف سري" وانضمامه لتنظيم غير قانوني، وهو ما نفاه النواجعة حيث أكد أمام القاضي العسكري أن نشاطه سلمي بحت، وأنه لم يكن منتمياً لأي تنظيم. ويوم أمس الاثنين الموافق 2020/08/04، قبلت محكمة استئناف عسكرية، استئناف محامي مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، المؤكل للدفاع عنه، بتخفيض مدة الاعتقال إلى 8 أيام عوضاً عن 15 يوماً، وأقر القاضي العسكري بضرورة وجود رقابة من قبل المحكمة العسكرية على فترة التحقيق في ظل قبولها منع النواجعة من مقابلة محاميه. يُشار إلى أن النواجعة لم يتلقِ محاميه منذ لحظة اعتقاله خلافاً للقواعد الدولية لإجراءات المحاكمة العادلة وحقوقه المحمية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية إذ يدين بشدة اعتقال الناشط محمود النواجعة، فإنه:

- يُذَّكر بقرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2020/06/11 والذي اعتبر أن الإدانة الجنائية للنشطاء المشاركين في حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها

[1] وفقاً لمؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، فإن مركز تحقيق الجلمة يقع على مفترق الجلمة على الطريق العام بين حيفا والناصرة، وتم إعادة افتتاحه خلال انتفاضة الأقصى، ويعد من مراكز التحقيق ذات الطبيعة الأمنية الشديدة جدًا، ويتم احتجاز الأسرى فيه لحين الانتهاء من التحقيق معهم، ويقع في عمارة أنشأت في عهد الانتداب البريطاني. (www.addameer.org).

(BDS) تنتهك حقهم في حرية الرأي والتعبير المحمية بموجب المادة (10) من الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان[2].

- يؤكد على أن الناشط محمود النواجعة يتمتع بالحماية على خلفية نشاطه في حركة (BDS) ومناهضته لسياسات التمييز العنصري التي تقترفها دولة الاستعمار الإسرائيلي بحق المواطنين الفلسطينيين، وذلك وفقاً للإعلان الدولي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1998[3].

- يطالب المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات فورية من شأنها مساءلة ومحاسبة دولة الاحتلال على الجرائم المقترفة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة الانتهاكات الممنهجة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والعمل على ضمان الإفراج الفوري عن الناشط النواجعة.

- يؤكد بأنه لا ولاية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي لمحاكمة الفلسطينيين على خلفية نشاطهم السياسي، فهم يعيشون ويخضعون للولاية القانونية الفلسطينية التي تُجيز العمل السياسي وضمنه الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات عليها، وهو ما يندرج ضمن الحق في حرية الرأي والتعبير المكفول وفق المادة 19 من القانون الأساسي الفلسطيني، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

انتهى

[2] http://hudoc.echr.coe.int/eng-press?i=003-6718555-8953654.

3 الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا لعام 1998 (https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/RightAndResponsibility.aspx)

أعضاء مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية:

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان
سحر فرنسيس - المدير العام

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان
علاء سكافي – القائم بأعمال المدير العام

مؤسسة الحق
شعوان جبارين - المدير العام

مركز الميزان لحقوق الإنسان
عصام يونس - المدير العام

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين
خالد قزمار - المدير العام

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
راجي الصوراني – المدير العام

مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية - حريات
حلمي الأعرج - المدير العام

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
خالد ناصيف - المدير العام

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
عصام عاروري - المدير العام

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
د. عمار دويك – المدير العام
"عضو مراقب"

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
د. مضر قسيس – المدير العام
"عضو مراقب"